سياسة

تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين

تأليف: محمد السيد سليم
الناشر: دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع، 2002، 758 صفحة
عرض: السيد صدقي عابدين*

يضم الكتاب بين دفتيه خمسة عشر فصلاً إضافة إلى المقدمة والخاتمة، فضلاً عن خمسة عشر ملحقاً، تمثل وثائق مهمة في تاريخ تطور العلاقات الدولية في الفترة موضع الدراسة، بالإضافة إلى عدد من الخرائط والأشكال.

في مقدمة الكتاب يوضح المؤلف أن الهدف الذي يسعى إليه هو توصيف المعالم الكبرى للسياسة الدولية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، وتحديد التحولات الكبرى طوال هذه الفترة، وتقديم تفسير لها، كل ذلك بالاستناد إلى إطار منهجي يتعامل مع السياسة الدولية في إطارها الجغرافي الأوسع، أي أنها ليست قاصرة على منطقة دون أخرى، ومن ثم فإنه يحدد التحولات المفصلية في السياسة الدولية، ويقسم تطورها على أساس هذه التحولات استناداً إلى عدد من المؤشرات، منها: عدد الوحدات الدولية ونوعيتها، ونمط توزيع القوة العالمي، ونوع العمليات السياسية، والقواعد التي تحكم العلاقات بين الوحدات الدولية. وقد عدّ المؤلف أن المؤشر الرئيس من بين هذه المؤشرات هو نمط توزيع القوة العالمي، ومن ثم فإن التغير في هيكل توزيع القوة يتبعه تحول في النسق الدولي. ويرجع ذلك إلى أن هذا المؤشر يتضمن باقي المؤشرات.

وبعد أن تحدد التحولات المفصلية في تطور السياسة الدولية توصّف خصائص كل مرحلة تاريخية عبر إطار منهجي يتضمن المتغيرات الأساسية التي

* باحث بمركز الدراسات الآسيوية - جامعة القاهرة.

تساعد على استيعاب الخصائص الحاكمة لهذه الحقبة، وليس مجرد رصد تسلسل الوقائع التاريخية. وانطلاقاً من التوصيف يأتي التفسير بالاستناد إلى نظريات العلاقات الدولية، مما يساعد من ناحية على فهم الوقائع التاريخية ومن ناحية أخرى يساعد على اختبار مدى صحة هذه النظريات.

منهج الدراسة: اختص الفصل الأول بشرح أبعاد المنهج الذي يستند إليه الكتاب في تناول السياسة الدولية طوال قرنين، ويبدأ بتقديم تعريف للسياسة الدولية مفاده أنها «مجموعة من البرامج التي تسعى من خلالها الوحدات الدولية إلى التأثير بعضها في بعض، وفي النسق الدولي عموماً، بشكل يؤدي إلى خلق مناخ موات لتحقيق أهدافها». ص4.

بعد أن يستعرض المؤلف عدداً من مناهج دراسة السياسة الدولية مبيناً مزاياها وعيوبها، ومنها على سبيل المثال منهج القوى الكبرى، ومنهج الدورات التاريخية، ومنهج التحليل الكمي للسياسة الدولية، يوضح أبعاد المنهج الذي اختاره للتطبيق، وهو منهج النسق الدولي، وأساسه أن السياسة الدولية تنشأ وتتطور في إطار نسق دولي معين، وعناصر هذا النسق الدولي تتمثل في: **الوحدات**: والمقصود بها الفاعلون الذين يقومون بأدوار معينة داخل النسق. **البنيان:** بمعنى كيفية توزيع المقدرات، التي على أساسها ترتب وحدات النسق الدولي، وهذا العنصر هو الذي يمكننا من النظر إلى النسق بوصفه وحدة مترابطة، نظراً لأنه يحدد طبيعة العلاقات التفاعلية النمطية بين وحدات النسق. **المؤسسات:** وهي تنصرف إلى القواعد والإجراءات الرسمية والعرفية التي تنظم سلوك الفاعلين الدوليين. **العمليات:** ويقصد بها الأنشطة السياسية المستمرة في النسق الدولي مثل الحرب الباردة وتوازن القوى.

وبناء على هذه العناصر فقد قسمت فترة الدراسة إلى عدد من المراحل التاريخية: أولها من مؤتمر فيينا سنة 1815 حتى نشوب حرب القرم 1853، وثانيها من حرب القرم حتى ظهور الإمبراطورية الألمانية 1871، وثالثها من 1871 حتى إقالة بسمارك سنة 1890، رابعها من 1890 حتى نشوب الحرب العالمية الأولى سنة 1914، وخامسها فترة الحرب العالمية الأولى وتسوياتها 1914-1919، وسادسها من 1919 حتى بداية الكساد الاقتصادي العالمي الكبير 1929، سابعها من 1929 حتى وصول هتلر إلى السلطة في ألمانيا 1933، وثامنها من 1933 حتى نشوب الحرب العالمية الثانية

1939، وتاسعها فترة الحرب العالمية الثانية، والعاشرة من 1945 حتى 1991 فترة القطبية الثنائية. وفي محاولة من المؤلف لبيان الأوضاع قبل 1815 فإنه استعرض بإيجاز الخصائص الرئيسة العامة للسياسة الدولية منذ مؤتمر وستفاليا سنة 1648، كما أنه قدم جزءاً مهماً عن السياسة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

السياسة الدولية من مؤتمر وستفاليا حتى مؤتمر فيينا 1648–1815: كان هذا هو موضوع الفصل الثاني الذي انقسم إلى أربعة مباحث، عرض أولها للقوى المؤثرة على تطور السياسة الدولية في هذه الفترة، وقد أجملها في: الثورة العلمية، والثورات الفكرية بما تتضمنه من رسوخ فكرة التقدم أساساً للحياة البشرية ورسوخ مفهوم الفصل بين الكنيسة والدولة وتأكيد كيان الدولة القومية وظهور مفهوم الحرية الاقتصادية والسياسية، والثورة الصناعية التي كان لها تأثير على ظاهرة الاستعمار وميزان القوى العالمي ونشأة التيارات الاشتراكية، والثورة الفرنسية. في حين عرض المبحث الثاني لتفاعل الوحدات الدولية منذ صلح وستفاليا، وهي بريطانيا وفرنسا والإمبراطورية النمساوية وبروسيا وروسيا والدولة العثمانية والولايات المتحدة الأمريكية والبرتغال وأسبانيا وهولندا. حيث كانت التفاعلات بين هذه الدول تستند إلى مبدأ توازن القوى، بحيث لا يسمح لدولة واحدة أو مجموعة من الدول بالسيطرة على السياسة الدولية، وإذا ما ظهر اتجاه لذلك تتدخل باقي الدول لإعادة التوازن. أما المبحث الثالث فقد خصص لتحليل النتائج الدولية للثورة الفرنسية باعتبارها أسهمت في نشر الفكر القومي في أوروبا، وأسهمت في نشر الفكر الديمقراطي، ولأنها أثرت في التوازن الأوروبي. ويبقى المبحث الرابع، الذي يناقش مؤتمر فيينا 1815، والذي وضعت فيه التسوية السياسية في أوروبا بعد هزيمة نابليون بونابرت. وعلى الرغم من الاتفاق على مبادئ عامة في المؤتمر بين الدول الأربع المتحالفة، بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا من قبيل إعادة الحقوق الإقليمية والسياسية لملوك الدول المتحالفة وأمرائها، وتعويض الدول المنتصرة، فإنه كان هناك خلاف على أسس التسوية بين إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الثورة الفرنسية وضرب الحركات القومية، وإقامة توازن أوروبي يمنع هيمنة دولة أو مجموعة دول على القارة الأوروبية. ومن الملاحظ على تسويات فيينا أنها لم تأخذ في الاعتبار التطلعات القومية للشعوب الأوروبية، ومن ثم فإنها حملت في طياتها بذور فنائها.

السياسة الدولية من مؤتمر فيينا حتى حرب القرم 1815–1856: وهي

موضوع الفصل الثالث، الذي قسم إلى ستة مباحث. تناول الأول منها الدول الجديدة في السياسة الدولية في هذه الحقبة، وقد ركز على استقلال المستعمرات الأسبانية والبرتغالية في أمريكا اللاتينية، واستقلال بلجيكا واليونان في أوروبا، فضلاً عن نشأة ليبريا في أفريقيا، التي أعلن استقلالها في يوليو 1847. وفي المبحث الثاني المعنون «البنيان الدولي التعددي» ناقش عودة الدور الفرنسي في السياسة الدولية، والانقسام بين الدول المتحالفة في أعقاب مؤتمر فيينا. أما المبحث الثالث فقد خصص لبيان الإرهاصات الأولى للمؤسسات الدولية، التي وضع أسسها مؤتمر فيينا من خلال القواعد القانونية والدبلوماسية الدولية التي وضعها، واللجان الخاصة بالإشراف على بعض لجانها الدولية التي أنشأها، وأعقب مؤتمر فيينا مجموعة من المؤتمرات الدولية وسلسلة من الاتفاقيات الدولية الجماعية والثنائية، ومنها معاهدة لندن 1840. ولقد ظل تطور المؤسسية الدولية في هذه الفترة محدوداً بسبب الصراع بين بريطانيا وفرنسا من ناحية ودول التحالف المقدس (روسيا وبروسيا والنمسا) من ناحية أخرى. وقد عكف المبحث الرابع على دراسة الحركات القومية والتحررية في أوروبا، حيث تميزت هذه الفترة «بتعاظم الفكرة القومية الرامية إلى بناء دول قومية مستقلة، وبخاصة لدى الشعوب الألمانية والإيطالية. ص84». وكان من بين الأمور التي ساعدت على ذلك نمو وسائل الاتصال، وامتداد الثورة الصناعية في معظم الدول الأوروبية مما أدى إلى تكوين طبقة برجوازية، وعلى الرغم من هذا التصاعد فإنها فشلت، ويرجع ذلك إلى العمل المشترك بين دول التحالف المقدس، وعدم تأييد فرنسا وبريطانيا للحركات الثورية والقومية، فضلاً عن الانقسام بين القوى الثورة والقومية الأوروبية. وقد خصص المبحث الخامس لمناقشة أزمات الدولة العثمانية، وفيه ركز على نشأة الدولة المصرية الحديثة وانهيارها (تجربة محمد علي)، والأزمات العثمانية الفارسية. واختتم الفصل بمبحث عرض لبدايات التوسع الاستعماري المعاصر، سواء كان ذلك في شكل توسع إقليمي مباشر، كما حدث من قبل فرنسا في الجزائر وتوسع الولايات المتحدة في أمريكا الشمالية والتوسع الإقليمي البريطاني، أم في شكل توسع اقتصادي خصوصاً في الصين وفي الدولة العثمانية.

السياسة الدولية من نهاية حرب القرم حتى الوحدة الألمانية 1856-1871:

وقد تميزت هذه الفترة بانتشار الثورة الصناعية في أوروبا وزيادة التبادل التجاري الدولي، واحتفاظ بريطانيا بالمركز المتفوق في النظام الدولي، ومن بعدها فرنسا،

وازدياد نفوذ كبار رجال الأعمال في الحياة العامة، واتجاه رؤوس الأموال البريطانية خارج أوروبا وترك الساحة الأوروبية لرؤوس الأموال الفرنسية، مما ساعد على التقارب بين بريطانيا وفرنسا في هذه الفترة، ناهيك عن تعاظم تأثير الفكرة القومية. وعلى ذلك فقد قسم هذا الفصل إلى مباحث ستة عرضت لحرب القرم، والوحدة الإيطالية، والوحدة الألمانية، واستقلال كندا، وتطور المؤسسات الدولية، والقضايا الاستعمارية على التوالي. فحرب القرم كان من أهم نتائجها تحطيم التحالف المقدس، مما أدى إلى حدوث تغيرات جذرية في السياسة الدولية، مثل الوحدة الألمانية والوحدة الإيطالية فضلاً عن زيادة ضعف الدولة العثمانية بسبب زيادة التدخل الأوروبي في شؤونها على إثر حرب القرم. كما أن روسيا قد اتجهت إلى آسيا الوسطى بعد أن جمدت سياستها التوسعية في البلقان وأملاك الدولة العثمانية في ظل المعارضة الأوروبية الواسعة لذلك. وفي إطار تطور المؤسسات الدولية كان إنشاء لجنة الدانوب سنة 1856، ومجموعة المعاهدات المنشئة للاتحادات الخاصة بالنقل والبريد وحماية الملكية مثل الاتحاد الدولي للتلغراف 1865. وفيما يتعلق بالقضايا الاستعمارية عرض للتوسع الاستعماري في الشرق الأقصى وضم الهند، والتوسع الاستعماري الفرنسي.

المرحلة البسماركية في السياسة الدولية 1871–1890: وهي موضوع الفصل الخامس، الذي انقسم إلى خمسة مباحث. تناول أولها نظام الأحلاف البسماركي، الذي قام على وفاق الأباطرة الثلاثة من ناحية والحلف الثلاثي من ناحية أخرى، الأول يضم ألمانيا، وروسيا، والنمسا، والمجر، والثاني ضم ألمانيا، وإيطاليا، والنمسا، والمجر. وقد ضم كل نظام مجموعة من الاتفاقيات. وينتقل المبحث الثاني إلى الأزمة البلقانية 1875 التي سويت باتفاقية برلين عام 1878، وقد نتج منها ظهور دول جديدة في منطقة البلقان، حيث اعترفت الدولة العثمانية باستقلال صربيا ورومانيا، وهكذا أدت هذه الأزمة إلى زيادة ضعف الدولة العثمانية، التي فقدت نحو 166 ألف كيلومتر مربع من أراضيها في أوروبا ونحو 46 ألف كيلومتر مربع من أراضيها في الأناضول، إضافة إلى جزيرة قبرص. وكان من نتائج الأزمة أيضاً توجه الدولة العثمانية نحو ألمانيا بعد أن غدرت بها كل من روسيا، والنمسا، والمجر، وبريطانيا. فضلاً عن زيادة النفوذ النمساوي المجري وتراجع النفوذ الروسي في البلقان، وتفكك وفاق الأباطرة الثلاثة، واتجاه الدولة العثمانية إلى تبني مشروع الجامعة الإسلامية. وفي المبحث الثالث عرضت الملابسات التي استقلت فيها

جمهورية جنوب أفريقيا الدولة الوحيدة الجديدة التي نشأت خلال هذه المرحلة. وعرض المبحث الرابع للتوسع المؤسسي للسياسة الدولية من خلال التنظيمات الدولية ذات الطابع الفني مثل اتحاد الملكية الأدبية والفنية في سبتمبر 1886، فضلاً عن نشأة بعض التنظيمات الإقليمية، ومنها مكتب الجمهوريات الأمريكية عام 1889، الذي غيّر اسمه إلى الاتحاد الأمريكي عام 1910. وفي المبحث الخامس ظهرت أهم ملامح التكالب الاستعماري الأوروبي على أفريقيا وآسيا، من حيث دوافعه المتمثلة في الثورة الصناعية، والدوافع الاستراتيجية، والضغوط السكانية، والتبشير الديني، وضعف القوى غير الأوروبية وانشغال اليابان والولايات المتحدة بقضايا البناء الداخلي. ومن حيث مجالات التوسع، ففي أمريكا كان التوسع الاستعماري في الشمال، وفي أفريقيا جنوبي الصحراء، وفي آسيا كان التوسع الروسي في آسيا الوسطى، والبريطاني الفرنسي في جنوب شرقي آسيا.

السياسة الدولية من سقوط بسمارك حتى نشوب الحرب العالمية الأولى 1890–1914: وقد ناقشها الفصل السادس في خمسة مباحث، عرض أولها لاستقلال استراليا ونيوزيلندا والنرويج، وتناول ثانيها الاستقطاب الثنائي الدولي بين ألمانيا وبريطانيا، وأشار المبحث الثالث إلى دخول الدول غير الأوروبية لأول مرة ميدان المؤسسية الدولية، كما شهدت هذه الفترة إنشاء المحكمة الدائمة للتحكيم بوصفها إحدى نتائج مؤتمر لاهاي 1907، الذي سبقه مؤتمر آخر في عام 1899، كما استمرت ظاهرة إنشاء الاتحادات الدولية الفنية المتخصصة؛ فأنشئ اتحاد صناعة السكر 1904. المبحث الرابع عرض لاستكمال التوسع الاستعماري سواء في أفريقيا أو في آسيا أو التوسع الاستعماري الأمريكي في منطقة الكاريبي وأمريكا الجنوبية وفي المحيط الهادي والشرق الأقصى. أما المبحث الخامس فقد تناول القضايا البلقانية منذ عام 1908، التي كانت بمنزلة المقدمة الحقيقية للحرب العالمية الأولى.

الحرب العالمية الأولى وتسوياتها 1914–1919: وهي موضوع الفصل السابع، الذي استهل بمبحث حاول إيجاد تفسير لنشوب الحرب العالمية الأولى بعد استعراض التفسيرات المتعددة التي طرحت من قبل، وقد انتهى إلى أن نشوب الحرب العالمية الأولى «يكمن في البنيان الدولي الثنائي القطبية، وما صحبه من توترات سياسية بعضها تاريخي وبعضها سياسي، مما أدى إلى سباق للتسلح خلق إدراكات متبادلة بالتهديد الموجه إلى أمن كل دولة، ومن ثم سبب في الحرب العالمية الأولى» ص246. أما المبحث الثاني فقد تناول دخول الدول المحايدة الحرب العالمية

الأولى، سواء من انضم منها إلى الحلف الثلاثي، أو انضم إلى دول الوفاق الثلاثي، وقد ناقش المبحث الثالث ملابسات خروج روسيا من الحرب العالمية الأولى. وتتبع المبحث الرابع مسارات الحرب العالمية الأولى. وخصص المبحث الخامس لتحليل نتائج الحرب العالمية الأولى، التي رتبتها مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات منها معاهدة فرساي، ومعاهدة سان جرمان ومعاهدة سيفر. وقد حملت هذه التسويات عيوباً كثيرة مما جعلها تحمل البذور الأولى للحرب العالمية الثانية، فهي من ناحية قد أعطت حق تقرير المصير لبعض الشعوب وحرمت منه شعوباً أخرى، كما أنها لم تراع مصالح دول كبرى مثل روسيا، ناهيك عن حرمان ألمانيا من معظم مواردها، وعدم وضع ضمانات فعالة تكفل احترام التسويات، وضعف الدول الجديدة التي أنشئت نتيجة هذه التسويات مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا. واختتم الفصل بالمبحث السادس الذي تناول إنشاء عصبة الأمم بوصفها دليلاً على اتجاه المؤسسية الدولية نحو العالمية.

الخصائص العامة للسياسة الدولية في فترة ما بين الحربين: وقد عرض الفصل الثامن لأهم هذه الخصائص، وهي تتمثل في: عالمية السياسة الدولية، وتزايد أهمية العوامل الاقتصادية، واختلال التوازن الدولي، وانتصار الحركات والنظم الشمولية في بعض الدول الأوروبية، وتعاظم تأثير الحركات القومية على السياسة الدولية.

السياسة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى 1919–1929: عبر ثمانية مباحث عرض الفصل التاسع للعوامل الرئيسة في السياسة الدولية خلال هذه الفترة؛ فالمبحث الأول تعرض للدول الجديدة والعامل الأفريقي – الآسيوي في السياسة الدولية؛ حيث عرض أولاً للدول الجديدة وهي اليمن وأفغانستان ومصر وتركيا والمملكة العربية السعودية، وفارس والعراق وأيرلندا. ثم تناول الحركات القومية في العالم العربي وفي الهند وفي أفريقيا، وقضية الخلافة الإسلامية. وناقش المبحث الثاني الاستقطاب الدولي الأوروبي، حيث ظهرت ثلاثة أنماط من التحالفات، أولها: نظام التحالف الفرنسي ضد ألمانيا والاتحاد السوفيتي، وثانيها: نظام التحالف الإيطالي ضد فرنسا ودول الوفاق الصغير، وثالثها: نظام التحالف الألماني السوفيتي. وفي المبحث الثالث حلل نشاط عصبة الأمم في مجالات الأمن الجماعي والتسوية السلمية للمنازعات ونظام الانتداب فضلاً عن الأنشطة الفنية. أما المبحث الرابع فقد خصص لمناقشة القضية

الألمانية ومواقف الأطراف المختلفة منها وأهم المشروعات والاتفاقات التي تعاملت معها. وناقش المبحث الخامس كيفية دخول الاتحاد السوفيتي حلبة السياسة الدولية والدور الذي أداه فيها، وينقلنا المبحث السادس لتعرف الدور الأمريكي في السياسة الدولية في هذه الحقبة عبر التركيز على الاستقلالية في الشؤون الخارجية والدور الاقتصادي في أوروبا، والتركيز على شؤون أمريكا اللاتينية. ومن الولايات المتحدة إلى اليابان حيث يحلل المبحث السابع كيفية تقليص دورها في الشرق الأقصى بعد الحرب، ولعل هذا ما جعلها تتحالف مع دول المحور في الحرب العالمية الثانية. ومن اليابان إلى الصين وتخلصها من القيود الخارجية ينقلنا المبحث الثامن، ويوضح أنها لم تظهر قوة فاعلة في السياسة الدولية في شرقي آسيا بسبب انشغالها بقضية الوحدة القومية.

الأزمة الاقتصادية العالمية 1929–1933: ناقشها الفصل العاشر في مبحثين؛ أولهما: عرض لنشأة الأزمة وخصائصها، منطلقاً من أن جذور الأزمة تكمن في آليات النظام الرأسمالي وطبيعة استجابته لانخفاض الطلب، ومن حيث الخصائص فإن أهمها: نقص الإنتاج الصناعي العالمي، وانتشار البطالة، وهبوط حجم التجارة الخارجية. وثانيهما: تناول نتائج الأزمة من خلال استعراض مشروع الاتحاد الجمركي بين ألمانيا والنمسا، ونهاية التعويضات الألمانية، وتغير الفكر الرأسمالي، والبرنامج الجديد في الولايات المتحدة، وانتصار الجبهة الشعبية (الشيوعيين والاشتراكيين واليساريين) في فرنسا، ووصول النازية إلى الحكم في ألمانيا، وإنشاء الكومنولث البريطاني.

الطريق إلى الحرب العالمية الثانية 1933–1939: يعود بنا الفصل الحادي عشر إلى قضايا الاستقطاب الدولي وسباق التسلح والسياسات التوسعية لدول المحور بوصفها عناوين رئيسة أدت إلى الحرب العالمية الثانية، حيث إن التفاعل الدولي في هذه السنوات قد أسفر عن ظهور استقطاب دولي ثنائي بين كل من ألمانيا وإيطاليا واليابان، التي عرفت باسم دول المحور من ناحية، وبريطانيا وفرنسا، اللتين عرفتا بدول الحلفاء، وهو استقطاب مشابه لما حدث قبل الحرب العالمية الأولى. وقد ترافق مع هذا الاستقطاب سباق للتسلح، إذ إنه مع تركيز ألمانيا على تطوير صناعاتها الثقيلة اللازمة لصناعة الأسلحة وزيادة عدد جيشها، وبدء إيطاليا عملية تسلح ضخمة، اتجهت فرنسا إلى زيادة معدلات التسلح بدءاً من سنة 1938. وفي إطار التوسعية تناول هذا الفصل قضية الحبشة، وقضية منشوريا والحرب اليابانية

– الصينية، والتوسع الألماني، بدءاً من قضية المستعمرات الألمانية السابقة بأفريقيا، وقضية الأنشلوس، فقضية تشيكوسلوفاكيا، ثم قضية بولندا. التي اجتاحتها الجيوش الألمانية في أول سبتمبر 1939 ومعها اندلعت الحرب العالمية الثانية.

الحرب العالمية الثانية ومحاولة إعادة تشكيل النظام العالمي 1939–1945: اختص بتحليلها الفصل الثاني عشر، بدءاً بمحاولة البحث عن تفسير لنشوب الحرب بعد استعراض مجموعة من النظريات التي حاولت تفسير الحرب سواء بإلقاء المسؤولية على الدول المتحالفة، أو بإلقاء المسؤولية على ألمانيا، أو النظريات المحايدة، وينتهي المؤلف إلى القول إن «نشوب الحرب العالمية الثانية يكمن في تسويات الحرب العالمية الأولى، والتطلعات الإقليمية لدول المحور، بالإضافة إلى القيادات السياسية لتلك الدول» ص443. وينتقل بنا هذا الفصل بعد ذلك إلى الحديث عن تكرس القطبية الثنائية بعد نشوب الحرب، ثم تطورات الحرب العالمية الثانية ذاتها، ومرحلة تفوق دول المحور، ودخول الدول المحايدة والحليفة الحرب، ودخول كل من إيطاليا، والاتحاد السوفيتي، واليابان، والولايات المتحدة الحرب، والمفاجأة الاستراتيجية في الحرب العالمية الثانية، ويقصد بها تحديداً هجوم ألمانيا على الاتحاد السوفيتي، واليابان على الولايات المتحدة، ثم هزيمة دول المحور. وينتقل بنا الفصل بعد ذلك إلى محاولة إعادة الحلفاء تشكيل النظام العالمي، وفي هذا الإطار يستعرض مجموعة المؤتمرات التي عقدها قادتهم، ومنها مؤتمر واشنطن 1942، ومؤتمرا موسكو والقاهرة 1943، ومؤتمر طهران، وعلى صعيد نتائج الحرب العالمية الثانية فقد ميز الفصل بين النتائج المباشرة للحرب وتلك غير المباشرة التي ظهرت بعد الحرب بفترة، أما عن النتائج المباشرة فإنها تمثلت في: تدمير أوروبا وانهيار دورها في السياسة الدولية، وتسوية قضايا الحرب العالمية الثانية، وانقسام أوروبا إلى معسكرين؛ أولهما شرقي والآخر غربي. ويختتم الفصل ببيان التحول الذي حدث في المؤسسية الدولية من عصبة الأمم إلى الأمم المتحدة، وانطلاق المؤسسية الاقتصادية العالمية متمثلة في البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، وانطلاق المؤسسية الإقليمية متمثلة في إنشاء جامعة الدول العربية.

الخصائص العامة للسياسة الدولية من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الاتحاد السوفيتي 1945–1991: اتسمت السياسة الدولية في هذه الفترة بعدد من الخصائص استعرضها الفصل الثالث عشر على النحو التالي: الثورات العلمية والتكنولوجية، متمثلة في ثورة اكتشاف شفرة الخلية، وثورة المعلومات، وثورة

الاتصالات. ومركزية العامل الاقتصادي في السياسة الدولية، حيث انقسم العالم على أسس اقتصادية وظهر مفهوم التنمية الاقتصادية، والتحولات في مركز الثقل في النظام الاقتصادي العالمي إلى منطقة آسيا الباسفيك، والمراوحة بين التقدم والأزمات الاقتصادية، ونشأة ظاهرة الاعتماد المتبادل، وظهور العامل النووي في السياسة الدولية، وصعود العامل الأيديولوجي في السياسة الدولية، وأزمة النموذج الاشتراكي، وصعود حركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا.

السياسة الدولية من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الاتحاد السوفيتي 1945–1991: تناول الفصل الرابع عشر هذه الفترة عبر تسعة مباحث. ناقش الأول إعادة تأهيل الدول المهزومة وإدماجها في السياسة الدولية، وعرض الثاني للوحدات الدولية الجديدة سواء كانت دولاً جديدة نالت استقلالها، أم «اللادول» في السياسة الدولية متمثلة في حركات التحرر والشركات دولية النشاط وغيرها من الوحدات. وفي المبحث الثالث نوقشت القطبية الثنائية العالمية بشقيها الجامد والمرن. وتناول المبحث الرابع عملية توازن الرعب، عبر مناقشة الحرب الباردة، والتعايش السلمي والرد المرن، والانفراج الدولي، والحرب الباردة الجديدة. وتناول الخامس قضايا سباق التسلح وضبطه والاتفاقات المتعددة التي عقدت في هذا الشأن ولا سيما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وعرض السادس للقضية الألمانية وكيفية التعامل معها في فترة ما بعد الحرب. وتناول السابع أهم الصراعات الدولية في هذه الحقبة، ومنها الصراع الهندي – الباكستاني، والصراع العربي – الإسرائيلي، والصراع بين الشمال والجنوب. وفي الثامن حللت عمليات التكامل الإقليمي الدولي سواء في أوروبا أو أمريكا اللاتينية أو آسيا أو أفريقيا. وفي التاسع ألقي الضوء على صعود المؤسسات الدولية، عبر تقويم أداء الأمم المتحدة، وبيان أي المجالات التي نجحت فيها وفي أيها أخفقت، وتوسع المؤسسية الاقتصادية العالمية، وانتشار التنظيمات الإقليمية، وبروز المنظمات الدولية غير الحكومية والاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف.

السياسة الدولية في عصر القطبية الأحادية والعولمة: ناقشها الفصل الخامس عشر عبر أربعة مباحث؛ حيث اختص أولها بالحديث عن نهاية الحرب الباردة، والكتلة الشرقية، والاتحاد السوفيتي. وعكف ثانيها على تحليل الصعود الأوروبي والآسيوي. وركز الثالث على بنية النسق العالمي مناقشاً القطبية الأحادية في فترة ما بعد الحرب الباردة. وحلل الرابع عملية العولمة عبر تقسيم الرؤى التي

تناولتها إلى ثلاث، أولها: الرؤية الليبرالية الجديدة أو الاندماجية، وثانيها: الرؤية النقدية أو الاستعمار الجديد، وثالثها: الرؤية التركيبية التفاعلية.

وقد اختتم الكتاب ببيان الاتجاهات العامة لتطوير السياسة الدولية طوال قرنين، والدلالات النظرية من هذا التطور.

وتتمثل الاتجاهات العامة في: التأثير الجوهري للثورات التكنولوجية على السياسة الدولية، وازدياد الوحدات الدولية وتنوعها طوال قرنين، وتطور البنيان الدولي من بنيان متعدد الأقطاب معظم سنوات القرن التاسع عشر إلى بنيان ثنائي القطبية معظم سنوات القرن العشرين، وقد شهدت بداية القرن الحادي والعشرين بنياناً أحادي القطبية، ومع تطور التكنولوجيا وتنوع القضايا الدولية تطورت المؤسسية الدولية على المستويين التنظيمي والقانوني، الحكومي وغير الحكومي، وازدادت العمليات السياسية الدولية وتنوعت مع تطور النسق الدولي.

وعن العرب في السياسة الدولية طوال فترة الدراسة فإن المؤلف يرى أنهم ارتكبوا خطأين استراتيجيين كبيرين، يتمثل الأول في التحالف مع القوى الاستعمارية الأوروبية ضد الدولة العثمانية، والثاني هو دعم الولايات المتحدة في حربها الأفغانية ضد الاتحاد السوفيتي؛ إذ إن ذلك قد أدى إلى سقوط الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة الدولية وفرض إرادتها على العرب فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

أما الدلالات النظرية فإنها تتمثل في: التغير والاستمرارية في النسق الدولي؛ حيث إن تغير هيكل توزيع القوة هو العنصر الحاسم في تغير النسق. أن الدول التي لا تراعي التوازن بين مقدرتها القومية والدور الذي تريد الاضطلاع به في السياسة الدولية، بحيث يزيد الدور كثيراً عن المقدرات، غالباً ما تنتهي بالانهيار الداخلي. أن هناك علاقة بين أداء النظام السياسي وبين قدرة الدولة على أداء دورها الدولي بكفاءة. وأن سباقات التسلح هي أحد العوامل المهمة في احتمال نشوب الحروب بين الدول.

وبعد فإن هذا الكتاب له ميزات كثيرة، لعل من أهمها أنه اتسم بوضوح منهج الدراسة وتطبيقه على كل مراحل الدراسة، فضلاً عن تغطيته فترة طويلة من تطور السياسة الدولية، وتحليله لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وما بعد نهاية الحرب الباردة، وهو بهذا يمثل إضافة للمكتبة العربية.

وفي المقابل فإن هناك بعض الملحوظات، ومنها: ما يتعلق بعنوان الكتاب،

وانحياز المؤلف إلى مفهوم «السياسة الدولية» وعدم استعماله مفهوم العلاقات الدولية أو السياسة العالمية دون توضيح لسبب هذا الانحياز. وكانت هذه النقطة جديرة بالمناقشة ولا سيما في المبحث الأول من الفصل الأول الذي عرض فيه للسياسة الدولية ومناهج دراستها، وهذه الملحوظة لا تعني خطأ التسمية المستخدمة، وإنما تعني أنها كانت في حاجة إلى توضيح، ولا سيما أن هذه التسميات موجودة في أدب العلاقات الدولية، والدليل على ذلك المراجع التي رجع إليها المؤلف في ص4، وهي أربعة مراجع مذكورة في ص27، حيث إن ثلاثة منها استخدمت لفظ السياسة الدولية "International Politics" في حين استخدم الرابع لفظ العلاقات الدولية "International Relations".

الملحوظة الثانية تتعلق بما ذكر في ختام الكتاب عن الدلالات النظرية من تطور السياسة الدولية طوال قرنين من الزمان؛ فمع التسليم بأن هذا الكتاب ليس كتاباً في نظرية العلاقات الدولية، كان من المتوقع أن تكون الدلالات النظرية أكثر مما هو مذكور.

الملحوظة الثالثة تتعلق بملاحق الكتاب؛ إذ إن هذه الملاحق تقف عند عام 1945، وهذا يعني أنه لا يوجد أي ملحق يغطي الفترة اللاحقة على ذلك، أي نحو ربع فترة الدراسة التي عكف عليها الكتاب.

والواقع أن الدرس الأهم الذي يخرج به القارئ بعد قراءة هذا الكتاب هو أهمية بناء القوة الذاتية، وعدم الاعتماد بصورة كلية على الخارج، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فإن العامل الشخصي في السياسة له أهميته، فهناك أشخاص يبنون دولاً وآخرون يهدمونها، فما أحوجنا نحن العرب إلى البنائين.

